العدد (1862) السنة السابعة - الخميس (29) تموز 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

### البنتاغون لا يعرف شيئا عنها وهو يجرد حساب ما قبل الانسحاب

# اختفاء ٨،٧ مليار دولار من أموال إعمار العراق

بغداد/ علي الحاج والوكالات

واشنطن في حيرة من امرها : أين ذهبت مليارات الدولارات في العراق؟ كيف صرفت؟.

البنتاغون يطرح هذا التساؤل ويبدو انه جزء من عملية تدقيق مرتبطة بكشف حساب امريكا قبل ان تشد قواتها في العراق الرحيل.

بيد ان وزارة الدفاع الامريكية، وفي بيان تضمن الاستفهام اياه، توفر للمحللين القناعة بانها "لا تعرف شيئا"، بل انها لا تملك تبريرا واحدا لهدر ٨،٧ مليار دولار من عائدات النفط والتي خصصت لاعمار العراق.

طبعا سيكون هذا الكشف الاولي بداية نحو وضع اليد على شبكة من المقاولين العسكريين والمدنيين الامريكيين والعراقيين تصدوا لمهمة صرف اموال الاعمار، دون ان تظهر ادنى نتيجة ملموسة على أرض الواقع.

تقرير رسمي لتدقيق المحاسبة اكد امس الاربعاء أن وزارة الدفاع الأمريكية غير قادرة على إيجاد تبرير مناسب لاستعمال ٨،٧ مليار دولار من عائدات البترول العراقي مخصصة لإعادة إعمار العراق من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٧.

ويمثل المبلغ ٩٦٪ من ٩،١ مليار دولار من صندوق التنمية للعراق، حسبما أعلن مكتب التحقيق العام المتخصص بإعادة إعمار العراق وهو هيئة فدرالية تابعة لوزارتي الدفاع والخارجية على السواء.

ويحمل التقرير المسؤولية لهذه الهيئة منددا بغياب التعليمات في مجال المحاسبة بالإضافة إلى الضعف في المراقبة المالية.

لكن الكارثة الحقيقية التي تصعب من مهمة كشف سبل الصرف هو غياب حسابات صادرة عن وزارة الخزانة، لم يكن بإمكان مكتب التحقيق العام المتخصص بإعادة إعمار العراق مثلا تقديم وثائق حول كيفية صرفه ٦،٢ مليار دولار.

الصحافة الامريكية ترى ان الامر يتعلق بما تسميه "تراخ" في المحاسبة وأصبحت الأموال هالكة والخسائر لا يمكن كشفها، حسب التقرير الذي لم يتحدث مع ذلك عن شكوك في تحويل أموال أو فساد. لكن هنا في العراق لا يبدو هذا التفسير مقنعا مالم يكن مرتبطا بفساد اداري ومالي على نطاق واسع. رغم ذلك يكتفي التقرير بالطلب من روبرت غيتس وزير الدفاع تعيين مسؤول من أجل وضع سياسة استعمال الأموال ومراقبتها.

ونحى تقرير "المفتش العام الخاص لإعادة اعمار العراق" الأمريكي، باللائمة على "ضعف الضوابط المالية والإدارية بوزارة الدفاع، مما أفقد البنتاغون القدرة على أن يحدد بوجه الدقة مصير ٨،٧ مليار دولار من الأموال المخصصة للإعادة إعمار العراق ما بعد الغزو عام ٢٠٠٣.

وتركز التدقيق المالي على "صندوق تنمية العراق"، الذي أنشأته سلطة الائتلاف المؤقتة، وهي الإدارة المدنية الأمريكية التي تولت تسيير شؤون العراق برئاسة بول بريمر.

وأسس الصندوق بموافقة مجلس الأمن الدولي بهدف جمع عائدات قطاع النفط والأرصدة المجمدة إلى جانب الفائض من برنامج "النفط مقابل الغذاء".

ويمثل المبلغ، الذي فشلت التدقيقات المالية في تحديد أوجه صرفه، أكثر من ٩٥ في المائة من إجمالي ٩،١ مليار دولار خول إلى وزارة الدفاع من صندوق تنمية العراق.

وبعد حل "سلطة الائتلاف المؤقتة" في حزيران ٢٠٠٤، خولت الحكومة حق إدارة أموال الصندوق لإعادة اعمار البلاد.

وأشار تقرير المفتش العام الأمريكي إلى ضعف عملية حفظ السجلات وذلك بعد التدقيق المالي في سجلات ثمانية من المؤسسات التابعة للبنتاغون تلقت أموالا من صندوق تنمية العراق.

وجاء في التقرير: "هذا الوضع نتيجة عدم التزام معظم مؤسسات وزارة الدفاع التي تقلت أموالا من صندوق تنمية العراق، بتأسيس الحسابات اللازمة التي تتطلبها وزارة الخزانة، كما لم تعين أي من تلك المؤسسات كوكيل تنفيذي لإدارة استخدام تلك الأموال." وأختتم التقرير: "انعدام الضوابط ترك الأموال عرضة لاستخدامات غير ملائمة وخسارة لم يتم رصدها."

ويأتي التقرير عن "فقدان" تلك المبالغ المخصصة لإعادة بناء العراق، فيما تفتقد بعض مناطقه الخدمات الأساسية كالكهرباء.

والشهر الماضي، شهد عدد من المحافظات احتجاجات حاشدة على نقص إمدادات الكهرباء، ومن بين تلك المدن البصرة، المحافظة الغنية بالنفط.

ويبدو ان عددا من العوامل منها، سوء التخطيط والإهمال والفساد، باعتبارها من المسببات التي نهشت برامج إعادة اعمار العراق وتسببت بالتالي في إهدار مليارات الدولارات من الأموال.

وبحسب تقرير امريكي سابق فأن المشاريع التمهيدية الضخمة لإعادة بناء العراق تميزت بالإهدار والإخفاقات الناجمة عن "التخطيط الأعمى والمفكك" الذي استبق غزو العراق، وزادهما تدهور الأوضاع الأمنية تعقيداً.

وكانت الولايات المتحدة دخلت الحرب عام ٢٠٠٣، وهي مجهزة بخطط لعراق ما بعد الحرب مدتها ستة أشهر، وموازنة قدرها ملياري دولار لإعادة الاعمار، إلا أن الفترة امتدت لتصل إلى ستة أعوام، وارتفعت الفاتورة، ومازالت جارية، إلى ٥١ مليار دولار - أنفق نصفها على شركات التعهدات الأمنية الخاصة، وفق التقرير.

وانتقدت صحف امريكية مبادرة الحكومة الأمريكية في بدء مشاريع الإعمار رغم "عدم تأسيسها لبنى تحتية أو امتلاكها الموارد الضرورية لتنفيذ تلك المهام التي بدأتها في منتصف عام ٢٠٠٣."

وبحسب التقرير الامريكي الذي نشر الشهر الماضي فان القوات الأمريكية لم تكن مستعدة أو مجهزة للتعامل مع الخطوة التالية، أجواء صراع ما بعد الأزمة في البلد الذي مزقه العنف، والتخريب، والجريمة، ومقاومة مسلحة وليدة، ونظام حكومي كان على وشك الانهيار، إلى جانب اقتصاد متدهور أصابه الجمود ثم الشلل.

وتابع: " إدارة البرنامج الأمريكي لإعادة الاعمار أربكته تحديات البناء في منطقة حرب... تخللته الكثير من التغييرات في إستراتيجيات إعادة البناء، وهزات، وعدم تكامل عمل الأجهزة الحكومية الأمريكية المختلفة."

ويشير التقرير إلى إدانة قرابة ٣٥ شخصاً بتهم سوء الإدارة في البرنامج الأمريكي لإعادة إعمار العراق، إلى جانب ١٥٤ تحقيقا مفتوحا في مزاعم رشاوى، وتضارب مصالح، وتقديم أدوات معطوبة، والتلاعب في مناقصات.

# الجيش الأميركي يتنبى حملة ضد نفاياته السامة لتبديد مخاوف العراقيين

تكريت/ واشنطن/ اور نيوز

يسعى القادة الأميركيون في العراق حالياً لإثبات أنهم يطهّرون البلاد من عشرات الملايين من الكيلوغرامات من النفايات الخطرة أميركية الصنع، ومن ثم تفنيد ادعاءات تفيد بأنهم سيرحلون ويتركون وراءهم تركة سامة.

وفي مجمع خاص مغبر بإحدى القواعد الأميركية في تكريت، شمال بغداد، كما يقول سكوت بيترسون في الكريستيان، صفت مئات البراميل من كل الأشكال والألوان - براميل مملوءة بأشياء مختلفة من بطاريات الليثيوم القديمة وفلترات الزيوت القديمة، إلى المواد الكيماوية القوية مثل حامض الهايدروكلوريك. وقد قام هذا المجمع ومنشأة أخرى مماثلة حتى الآن بمعالجة ١٥ مليون كيلوغرام من النفايات، حيث تم تطهير تلك المواد أو سحقها أو تقطيعها، ثم تباع كخردة في العراق، أو يعاد تدويرها قبل أن تُشحن إلى الخارج.

ويقول الجنرال ستيفن لانزا، المتحدث باسم الجيش الأميركي، خلال زيارة للموقع شارك فيها مسؤولون بيئيون عراقيون: "إننا نتحاشى استعمال كلمة "خطرة" لأنها تفهم بالعربية على أنها نفايات كيماوية وبيولوجية ونووية"، مضيفاً "إن الهدف من وراء كل ما نقوم به هنا، عبر معالجة هذه المواد، هو التأكد من عدم وجود تأثيرات (ضارة) على العراقيين، حتى لا نترك وراءنا أي مواد... وهذا لا يُظهر مراعاتنا فحسب، وإنما (نوعية) علاقاتنا مع الشعب العراقي أيضاً".

وبحسب بيترسون، فان الزيارة الرسمية التي تمت هذا الأسبوع تندرج في إطار جهود تسعى لتبديد مخاوف العراقيين من أي تركة ضارة لسبع سنوات من الاحتلال ووجود القوات الأميركية. غير أن النفايات ضخمة، وقد تراكمت في المئات من القواعد العسكرية التي يتم حالياً تسليمها للعراقيين في وقت يتم فيه خفض عديد القوات الأميركية ليصل إلى ٥٠ ألف جندي بحلول الأول من ايلول المقبل. وقد تأثر الجيش الأميركي بتقارير صحفية صدرت مؤخرا وتحدثت عن رمي نفايات خطرة في خرق واضح لقوانين البنتاغون، حيث أفادت صحيفة "ذا تايمز أوف لندن" البريطانية بوجود "علب وقنينات مفتوحة لمواد حامضية في متناول الأطفال وبطاريات قديمة مرمية على مقربة من أراض زراعية".

الصحيفة لم تقدم تفاصيل حول هاتين الحالتين، ولكنها نقلت عن بائع خردة عراقي من الفلوجة يعاني تقرحات جلدية على يديه وساقيه قوله: "لقد أُصبت بهذا عندما كنت أعمل على ما كان يفترض أنها خردة معدنية أميركية". ويضيف التاجر أن طبيباً قال له: "إن هذه تأثيرات مواد كيماوية خطيرة".

ويحاول المسؤولون الأميركيون تحديد مثل هذه المواقع، مشددين على أن الجيش نجح إلى حد كبير في تجميع جل المواد الخطرة بـ١٤ موقعا، مواد تكونت أو وُجدت في الموقع منذ ٢٠٠٣؛ وقد تم تجميع ودمج النفايات أكثر منذ منتصف ٢٠٠٩، بعد إتمام المنشأتين في معسكر سبايكر في تكريت، الذي يقع على بعد ٩٥ كيلومترا إلى الشمال من بغداد؛ وفي قاعدة "الأسد" التي تبعد بحوالي ١٦٠ كيلومتراً إلى الغرب من العاصمة.ويقول "برادلي بانكر"، مدير الموقعيْن وهو مقاول من شركة "يو آر إس"، التي يوجد مقرها في سان فرانسيسكو (كاليفورنيا): "إن كل ما نقوم به هنا يتطابق مع المعايير الأميركية، أي مع معايير الوكالة الأميركية لحماية البيئة... وكل ما نقوم به هنا يمكن نقله إلى أميركا من دون الإخلال بالمعايير والقواعد المعمول بها في أميركا".

المسؤولون العراقيون الذين يزورون هذه المحطة الخاصة بمعالجة النفايات لأول مرة قاموا بالتقاط صور للبراميل، والرف الخشبي المستعمل في الشطف، والحوض حيث يتم القضاء على المواد الحمضية، التي تحول إلى ملح، والمحرقة المجاورة التي تبلغ كلفتها ١٥ مليون دولار والمخصصة لحرق أي شيء من الدهون إلى المذيبات.

وفي فضاءات مفتوحة مجاورة، تقوم أجهزة برش الماء للحفاظ على الميكروبات حية، وهي ميكروبات تأكل ببطء -في دورات من ثلاثة إلى ستة أشهر- المنتجات البترولية في التربة الملوثة التي تم نثرها تحت الشمس. ويقول حكمت كوركيس، وهو مهندس مكلف بالتخطيط في وزارة البيئة العراقية: "لا يمكن للمرء أن يشعر بالأمان من خلال زيارة واحدة إلى موقع واحد. والواقع أن هذا الموقع الخاص بالتطهير والمعالجة يبعث على الاطمئنان، ولكن ماذا عن بقية المواقع؟".

الجدير بالذكر هنا أنه تم تشكيل لجنتين عراقيتين للتحقيق بشأن حجم المشكلة وطريقة تعاطي الأميركيين مع النفايات الخطرة. وقد اطلعت الوزارة على التقارير الإخبارية حول النفايات الأميركية إذ يقول كوركيس: "لقد قرأنا ما كُتب حول الموضوع، ولكننا لم نر شيئا بأم أعيننا"، مضيفاً "هذا أول موقع نزوره فرق وزارة البيئة. نحن لم نشاهد بقية المواقع ولكن (الأميركيين) فتحوا لنا كل الأبواب؛ كما أننا طلبنا منهم السماح لنا بأخذ عينات من التراب ومن المياه الجوفية".

### تبادل الاتهامات حول تدويل مسألة تشكيل الحكومة

# سياسيون :لا يحق للأمم المتحدة التدخل في الشأن العراقي

بغداد/ المدى وكالات

بات موضوع التدخل الاقليمي في الشأن السياسي العراقي يثير اكثر من علامة استفهام حيث يشير مراقبون إلى أن مطلب عدم التدخل بشؤون العراق بات يشكل مفارقة في السياسة العراقية، فكل دولة من دول الجوار إضافة إلى أميركا تعلن مطلب عدم التدخل في شؤون العراق، كما يعلن المسؤولون العراقيون ذلك المطلب أيضا لكنهم يؤكدون وجود التدخل الخارجي والإقليمي تحديدا.

وكان النائب عن الائتلاف الوطني صباح الساعدي قد حذر في مؤتمر صحفي عقده في بغداد الثلاثاء الماضي ، من أن يتخذ مجلس الأمن الدولي في الرابع من الشهر المقبل قرارا باختيار حكومة عراقية استنادا إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة الذي يخضع له العراق منذ عام ١٩٩٠ لدى احتلاله للكويت.

فيما اكد رئيس الوزراء نوري المالكي خلال لقائه رئيس هيئة أركان الجيوش الأميركية مايك مولن أن التدخل الإقليمي في الشأن العراقي تسبب في "إعاقة" تشكيل الحكومة، وأصبح "يشكل خطراً" على العراق والمنطقة، مبيناً أن هذا التدخل الذي ترفضه الكثير من الكتل السياسية له آثار سلبية على العملية السياسية والاستقرار في العراق.

من جانبه قال الدكتور رو نوري شاويس نائب رئيس الوزراء بأنه يتوجب على جميع الكتل السياسية الوصول الى حل مقبول فيما بينها يحقق قبولا وطنياً لتجاوز مرحلة الجمود ويشكل امتلاكاً لارادة القرار الوطني وان على الجميع ادراك بأن المجتمع الدولي سوف يضطرا ما استمرت الحالة القائمة الى التدخل .

واضاف شاويس ان الحلول القادمة من الخارج لن تكون بالضرورة نائلة للقبول الوطني العراقي وانها قد تكون حلولاً مؤلمة .

ويعقد مجلس الأمن الدولي في الرابع من شهر آب المقبل جلسة خاصة لمناقشة تطورات الأوضاع السياسية والأمنية في العراق ومدى التزامه بتطبيق القرارات الدولية الصادرة بحقه، بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة عقب غزوه الكويت في آب عام ١٩٩٠، وتخشى أوساط سياسية عراقية من تدخل دولي في حال لم يتم التوصل إلى اتفاق بين الكتل السياسية يفضي إلى تشكيل الحكومة قبل عقد مجلس الأمن لجلسته الخاصة بالعراق.

النائب عن ائتلاف دولة القانون ياسين مجيد اعتبر ، أن الترويج لإمكانية فرض الأمم المتحدة حكومة خلال اجتماع مجلس الأمن الدولي المزمع عقده قريبا، أداة ضغط سياسية تستخدمها بعض القوائم ومنها العراقية، فيما أكد أن الأمم المتحدة لا يحق لها التدخل في الشأن العراقي إلا بطلب من بغداد.

وقال ياسين مجيد في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "هناك جهات سياسية، من ضمنها القائمة العراقية تروج لقضية تدخل أممي في مسألة تشكيل الحكومة"، معتبرا أن "هذا الترويج والتهويل، لا يتعدى كونه أداة ضغط سياسية على الكتل من أجل تحقيق مصالح معينة، إذ لا يحق لمجلس الأمن الدولي التدخل في الشأن العراقي إلا بطلب رسمي من الحكومة العراقية"، بحسب قوله.

وأضاف مجيد أن "بعثة الأمم المتحدة أو ما يسمى باليونامي في العراق، لا تقوم بأي عمل في العراق إلا بطلب من الحكومة العراقية سواء في ما يخص مساعدتها في قضية العهد الدولي أو الانتخابات أو قضايا المصالحة الوطنية، وهو أمر متفق عليه بين العراق والأمم المتحدة".

وأشار مجيد إلى أن "اجتماع مجلس الأمن المزمع عقده في آب المقبل، هو اجتماع دوري، وليس له أي علاقة بمسألة تشكيل الحكومة، باعتبار أن الأمم المتحدة لا يحق لها التدخل في شؤوننا الداخلية بعد أن أصبحت السيادة كاملة للعراق".

وأعرب مجيد عن أمله في أن "تصل الكتل السياسية الفائزة التي تجري حاليا حوارات فيما بينها إلى حسم قضية تشكيل الحكومة في الشهر المقبل"، داعيا الكتل السياسية إلى "التعاطي مع الأمور بواقعية وموضوعية بعيدا عن الضغط والتهويل والتلويح بأمور جانبية".

من جانبه أعلن القيادي في القائمة العراقية، محمد علاوي، رفض قائمته تدخل أي طرف خارجي بمسألة تشكيل الحكومة المرتقبة، لأنه يعني "امتثالا لوصايا الآخرين".

وقال علاوي في تصريحات صحفية إننا "نرفض وبشكل قاطع أي تدخل خارجي ومن أي طرف كان في مسألة تشكيل الحكومة العراقية، لأن هذا الأمر لن يكون في مصلحة البلاد"، مشدداً على "ضرورة أن يكون تشكيل الحكومة عراقياً، دون الامتثال لوصايا الآخرين".

وأوضح ، أن "تدخل الأطراف الخارجية في الشأن العراقي الداخلي سيسمح لها بفرض قراراتها على الكتل العراقية والتي يتحتم عليها بالتالي الالتزام بها وكل ما تبت به تلك الأطراف مستقبلاً".

فيما اعتبر القيادي في التحالف الكردستاني محمود عثمان، ، أن اجتماع مجلس الأمن الدولي الذي سيعقد بداية الشهر المقبل لمناقشة تطورات الأوضاع السياسية والأمنية في العراق، سيكون عاملاً مساعداً ومشجعاً على الإسراع في تشكيل الحكومة، مستبعداً في الوقت نفسه أن يفرض اجتماع المجلس أي قرارات أو توصيات تلزم الكتل العراقية بتنفيذها.

وقال عثمان في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "اجتماع مجلس الأمن الدولي الذي سيعقد في آب المقبل سيعتمد على تطورات عملية تشكيل الحكومة واتفاق الكتل السياسية العراقية فيما بينها على الخروج بصيغ مشتركة، إضافة إلى تقرير مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة في العراق آد ميلكرت".

وأوضح عثمان أنه "في ضوء عدم توصل الكتل السياسية إلى تقدم ملحوظ في عملية تشكيل الحكومة، فإن الأمم المتحدة ومجلس الأمن سيتخذان بدورهما خطوات لمساعدة العراقيين في تشكيل الحكومة"، مستبعداً في الوقت نفسه أن "يفرض مجلس الأمن أي قرارات أو توصيات تلزم الكتل العراقية بتنفيذها، لأن الكتل العراقية سترفض تنفيذ أي قرارات صادرة من اجتماع المجلس".

واضاف أن "العراق عانى ويعاني التدخلات الخارجية التي ما يزال يتحمل مرارتها، ولاسيما بعد ١٩٩١، وساهم بعضها حاليا بتعطيل الحكومة"، رافضا في الوقت نفسه تدويل الشأن العراقي، لان "التدويل لم يأت بفائدة للعراق والعراقيين".

من جانب اخر ذكر عضو في ائتلاف الكتل الكردستانية، ، انه في حال فشل الكتل السياسية في التوصل الى حلول تفضي إلى تشكيل الحكومة المقبلة سيصار إلى ترحيل القضية الى مجلس الامن الدولي كون العراق لايزال تحت طائلة البند السابع مما قد يؤدي إلى اعادة الانتخابات من قبل الأمم المتحدة.

وقال محما خليل لوكالة آكانيوز إن "الكتل السياسية اذا ما عجزت عن التوصل الى حلول تفضي بتشكيل الحكومة فهناك طائلة من المواد القانونية ستطبق على العراق من قبل مجلس الامن الدولي".

وأشار خليل إلى أن "جهات سياسية ترغب في تدويل القضية من خلال تدخل مجلس الامن الدولي"، مبينا ان "ترحيل الملف قد يدفع بالامم المتحدة الى اعادة الانتخابات مرة اخرى في العراق وسيكون الشعب العراقي الخاسر الوحيد".

واوضح خليل انه "اذا ماسارعت الكتل السياسية لإنهاء ازمة تشكيل الحكومة قبل انعقاد جلسة مجلس الامن الدولي فإن الجلسة ستشهد مناقشة الأزمة العراقية"، متوقعاً ان "الكتل السياسية ستواجه ضغوطاً من قبل مجلس الامن كون الملف العراقي لايزال تحت طائلة وشرعية البند السابع".

وأضاف خليل أن "الإرادة الداخلية للكتل السياسية يجب أن تتبلور خلال الأيام المقبلة من أجل انجاز عملية تشكيل الحكومة"، منوها إلى أن "ضغوطات خارجية وداخلية تجبر الساسة على حسم الأمور خاصة بعد خرقهم الدستور لعدة مرات".

وبين خليل ان " الكتل السياسية بدأت تشعرأنها إذا فشلت في حل الأزمة داخلياً ستأتي الحلول من الخارج خاصة و أن كتلاً سياسية تطالب بتدويل القضية العراقية.